

## الشريط التاسع



### والأربعون

وَلَا تُصَدِّقْ كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا، وَلَا مَنْ يَدَّعِي سَيْنًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ  
وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ.

هذه الجملة منه في عقيدته يريد بها تقرير أصل من أصول أهل السنة والجماعة؛ وهو أنهم لا يُصَدِّقُونَ مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ أَوْ يَدَّعِي حَالًا مُخَالَفَةً لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ وَسُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ وَمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فِي صَدْرهَا الْأَوَّلِ.

وسبب إيرادها في العقيدة أَنَّ زَمَنَهُ كَثُرَ فِيهِ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ وَيَكُونُ لَهُ أَحْوَالٌ شَيْطَانِيَّةٌ وَيَكُونُ لَهُ هَدْيٌ يَخَالَفُ بِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْأَوْلِيَاءِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَعَادَاةِ الشَّيَاطِينِ، وَرَبَّمَا كَانَ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي بَعْضَ عِلْمِ الْغَيْبِ فَيَكُونُ كَاهِنًا، أَوْ يُخْبِرُ بَعْضَ الْمُعْتَبَرَاتِ فَيَكُونُ عَرَّافًا، أَوْ يَكُونُ عَلَى حَالٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا السَّلَفُ وَلَا مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَيَكُونُ مُدَّعِيًا لَشَيْءٍ يَخَالَفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ. وَهَذَا كَمَا أَنَّكَ كَانَ فِي الدَّجَالِينَ كَذَلِكَ كَانَ فِي السَّحَرَةِ وَالْكَهَنَةِ حَقِيقَةً، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الصَّلَاحِ وَالطَّاعَةِ ظَاهِرًا وَهُوَ فِي الْبَاطِنِ مِنْ إِخْوَانِ الشَّيَاطِينِ وَمُؤَالِيهِمْ.

وما ذكره ظاهر الدليل من كتاب الله ﷻ ومن سنة رسوله ﷺ. ونذكر تحت هذه الجملة مسائل:

#### المسألة الأولى:

الله ﷻ هو المختص بعلم الغيب فلا يعلم أحد الغيب، بل الله ﷻ هو الواحد الأحد وهو العالم بغيب السماوات والأرض وما فيهن ومن فيهن، قال ﷻ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ** [الأنعام: 59]، وقال ﷻ في سورة النمل **قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ** [النمل: 65]، وقال ﷻ **عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (26) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (27) لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتٍ رَبِّهِمْ** [الجن: 26-28]، الآية وكذلك في قوله ﷻ **إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ** [لقمان: 34]، فدلَّتْ هذه الآيات أَنَّ عِلْمَ الْغَيْبِ مُخْتَصٌّ بِاللَّهِ ﷻ، والمقصود به علم الغيب المُسْتَقْبَلُ؛ يعني ما سيكون في الأرض أو في السماء هذا لا يعلمه على اليقين والحقيقة إلا الله ﷻ، وإنما الناس يَحْرُصُونَ فِي ذَلِكَ فَوَاجِبٌ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَعْلَمُ الْغَيْبَ وَحْدَهُ ﷻ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ.

ومن ادَّعى شيئاً من علم الغيب فإنما هو من الشياطين أو من إخوان الشياطين كما قال ﷻ **وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْبَرْتُمْ مِّنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا آجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا** ﷻ

[الأنعام:128]، فذكر أَنَّ الجنى يستمتع بالإنسي بعبادته له وتقريبه له، وَأَنَّ الإنس يستمتع بالجنى بما يخبره من الْمُغَيَّبَاتِ وما يكون. هذا دَلِيلٌ عَلَيْهِ أيضاً عدد من الأحاديث عن النبي ﷺ، وكانت الكهانة وهي ادِّعَاءُ ما يُسْتَقْبَلُ من الأمور من الغيبات، أو العِرَاقَةُ -سيأتي تفسيرها- كانت من الأمور الشائعة في زمنه ﷺ وقبل ذلك من أمور الجاهلية.

وقد روى مسلمٌ في الصحيح (أَنَّ معاوية بن الحكم السُّلَمِيَّ أتى النبي ﷺ وقال له إِنَّ رجلاً يَتَكَهَّنُونَ فنهاه النبي ﷺ عن ذلك)¹، وقد جاء أيضاً في الحديث (ليس منا من تكهن أو تكهن له)²، وسيأتي باقي الأحاديث في الكهانة. وسبب ادِّعَاءِ علم الغيب في الناس من قبيل الكهَانِ أو العَرَافِينَ أو الْمُتَجَمِّينِ أو من يشابههم هو أَنَّ الشياطين تُمِدُّهُمْ بالمعلومات. والشياطين قد تُمِدُّهُمْ بمعلوماتٍ كاذبة، وقد تُمِدُّهُمْ بمعلومات فيها صدق، وقد يكذب الكاهن أو العراف أو المنجم مع ما أتاه من المعلومات مائة كذبة أو أكثر. وما يَصُدُقُونَ فيه من الإخبار بالمعلومات سببه أَنَّ الله ﷻ إذا أوحى بالأمر في السماء وأمر ملائكته به مما يُنْفِذُهُ في خلقه -لأنَّ الملائكة مُتَقَدِّمُونَ لأوامر الله ﷻ- فَإِنَّ الشياطين أعطاهم الله ﷻ القدرة على الاستماع وعلى الصعود وأن يَغْلَوْ بعضهم بعضاً فيما أقدَرَهُمُ الله عليه.

فربما استمعوا إلى بعض ما يوحيه الله ﷻ لملائكته وما يُلقيه الملائكة بعضهم إلى بعض.

ولأجل هذا مُلِئَتْ السماء بالشهب وحُرِسَتْ بالنجوم التي تقتل من يسترق السمع، كما قال ﷻ **إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ** [الحجر:18]، وقال ﷻ **فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ نَاقِبٌ** [الصفات:10] وقال ﷻ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى** [النجم:1] في بعض التفاسير.

فجعل الله ﷻ في السماء رُجُوماً للشياطين وهي هذه الشهب. وإذا كان كذلك فإن مَلَأَ السماء بالشهب واستراق السمع له تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى في مسألة لاحقة.

### المسألة الثانية:

قال (وَلَا تُصَدِّقُوا كَاهِنًا وَلَا عَرَّافًا) العلماء اختلفوا في معنى الكاهن والعَرَّافِ وتفسير هذا وهذا على عدة أقوال. وظاهر صنيع المؤلف الطحاوي / أَنَّهُ يُفَرِّقُ بين العَرَافِ وبين الكاهن. وسبب التفريق أَنَّ الأحاديث جاء فيها ذِكْرُ الكاهن مفرداً والعَرَافِ مُفْرَداً، وجاء فيها ذِكْرُ الكاهن والعَرَافِ مَجْمُوعِينَ مما يدل على الفرق بينهما. لهذا إذا نظرت إلى أصل اللغة فإنَّ كلمة تَكَهَّنَ وكاهن غير كلمة

1 مسلم (5949)

2 المعجم الكبير (355)

تَعَرَّفَ وَعَارَفَ وصيغة المبالغة عَرَّافٌ.  
لأنَّ التَّكَهُنَّ هو رَجْمُ الإنسان بالغيب فيما لا يعلم، يعني أَنَّهُ يستقبل ما سيأتي بما لا علم له به.  
ويدخل في ذلك عموم الظن؛ لكن الظن ليس معه ادِّعَاءٌ لعلم الغيب،  
وأما التَّكَهُنُّ فصار فيه ظَنُّ هو في الأصل يعني في اللغة وظَنُّ فيما سيحصل مُسْتَقْبَلًا.  
لهذا يجوز لَعَّةً أَنْ يقول القائل تَكَهَّنْتُ أَنَّهُ سيكونُ كذا وكذا على اعتبار يعني في المستقبل أَنَّهُ يظن أَنَّهُ سيكون كذا وكذا.  
ثم شاع هذا الاسم فيمن يَدَّعُونَ علم الغيب بواسطة الشياطين،  
فصار لِقَبًا واسْمًا على طائفةٍ مخصوصة وهم الذين يَتَوَلَّوْنَ هذه الصَّنْعَةَ وَيُخَيِّرُونَ الناسَ عَمَّا سيكونُ من أحوالهم فيما يستقبلون من الزَّمان.

فإِذَا صار **الكاهن** كما عَرَّفَهُ بعض العلماء على هذا الاعتبار **هو من يقضي ويخبر بالمُعَيَّبات**.

وأما لفظ العَرَّافُ فهو في اللغة أَصلُهُ من عَرَفَ أو تَعَرَّفَ يَتَعَرَّفُ فهو مُتَعَرِّفٌ أو عَرَّافٌ.  
فهو الذي يُعَرِّفُ بأمور غيبية يَعْرِفُهَا قِيْحِرُ بِهَا.  
وهذا يشمل الأمور الغيبية في الزمان الماضي مما حدث أو مما سيكون؛ لأنَّ المعرفة والتَّعَرُّفُ تشمل الماضي والمستقبل.  
لكن حُصَّ في بعض الاستعمالات بأنَّهُ من يُخَيِّرُ عن الأمور التي حصلت وانتهت مما حَفِيَ عن الناس كالإخبار عن مكان المسروق أو الصَّالَةِ أو عن شيءٍ أَصَاعَهُ الإنسان أو عن شيءٍ حصل وَحَفِيَ عن الناس ونحو ذلك من المسائل.  
إذا نظرت إلى هذا الأصل اللغوي وارتباط ذلك بحال أهل الجاهلية، فالعلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

#### □ القول الأول:

أَنَّ **الكاهن**: هو القاضي بالغيب، وهو الذي يُخَيِّرُ عن أمورٍ مُسْتَقْبَلَةٍ من الغيب مستعيناً في ذلك بالشياطين.  
**والعراف**: هو الذي يُخَيِّرُ عما حَفِيَ مما حَدَّثَ وغاب عن الناس بالاستعانة أيضاً بالشياطين.

#### □ القول الثاني:

أَنَّ الكاهن يَعْصَمُ الجميع، فالعراف أخص، والكاهن يدخل فيه من يُخَيِّرُ بأمورٍ مُسْتَقْبَلَةٍ أو ماضية غابت عن الناس، أو التنجيم أو نحو ذلك، فيجعلون:

**الكاهن**: اسماً عاماً لكل من يدَّعي شيئاً من علم الغيب، فيدخل في صور كثير من الضرب بالرمل ومن الودَّعُ ومن الخشب والاستقسام بالأزلام، خشبة (أ با جاد) والطرق بالحصى ونثر السُّبْحِ، والخط في الرمل ونحو ذلك مما هو شائع عندهم، وأدَّخَلَ فيها طائفة من المعاصرين - كما سيأتي بيانه - التنويم المغناطيسي وما يجري مجراه.  
**والعراف** أخص من هذا فيكون مخصوصاً باسم، والاسم العام الكاهن.

هذا القول الثاني هو المشهور عند أهل العلم والأكثر عليه.  
**القول الثالث:**

أنَّ العراف أشمل والكاهن أخص منه.  
لأنَّ الكاهن مخصوص بالعلم المُسْتَقْبَلِي عل حسب قولهم.  
والعراف لكل من يدَّعي شيئاً من علم الغيب.  
وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية كما نقله عنه شيخ الإسلام  
محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد.  
• والراجح من هذه الثلاثة أنَّ الكاهن اسم غير اسم العرَّافِ.  
فالكهانة لها صفتها وأحكامها، والعرَّاف له صفته وأحكامه على نحو ما  
ذكرنا في القول الأول.

### المسألة الثالثة:

دَلَّتْ الأدلة في سنة النبي ﷺ على أنَّ تصديق الكاهن أو العراف  
محَرَّمٌ بل كفر، وعلى أنَّ إتيان الكهنة والعرافين فيها إثمٌ كبير.  
فمن ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث حفصة -ولم  
يسمها مسلم-؛ بل قال عن بعض أزواج النبي ﷺ وهي حفصة أم  
المؤمنين أنَّ النبي ﷺ قال «**من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم  
تقبل له صلاة أربعين ليلة**»<sup>3</sup>.

وجاء في سنن أبي داود حديث أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال «**من  
أتى كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**»<sup>4</sup>.  
وفي مسند الإمام أحمد أيضاً من حديث أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال  
«**من أتى كاهناً أو عرافاً فسأله عن شيء فصدقه لم  
تقبل له صلاة أربعين ليلة**»<sup>5</sup>. وإسناده صحيح.  
فَدَلَّتْ هذه الأحاديث على أنَّ:

- إتيان الكاهن أو العراف منهي عنه.
- وأنَّ سؤاله كبيرة من كبائر الذنوب إثمها عظيم يترتب عليها أن  
لا تقبل للمرء صلاة أربعين ليلة من عظم الإثم.
- وأنه إن سألَ فَصَدَّقَ فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ.

إذا تبين ذلك فقولُه ﷺ «**من أتى عرافاً فسأله عن شيء**» هذا  
فيه عموم، (سأله عن شيء) يعني عن أي شيء سواءً أكانَ فيما  
مضى عن ضالة أو عن شيءٍ مفقود أو عن شيءٍ في المستقبل فإنه  
لا تُقبَلُ له صلاة أربعين ليلة.

وسبب ذلك أنَّ العراف لا يستدل على ما غاب بأمر ظاهر أو  
بتجربة أو بأسباب معلومة، وإنما يستعين بالجن، والاستعانة بالجن  
شرك لأنَّ الجنَّ لا يُعِينون الإنسان إلا إذا تقَرَّبَ إليهم وأعطى بعض  
العبادة لهم ومكَّتهم ليستمتعوا به، كما قال ﷻ **وَإِنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ  
الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا** [الجن:6]،  
يعني زاد الجنِّيَّ الإنسيَّ رَهَقًا وإثماً وبلاءً.

3 مسلم (5957)

4 أبو داود (3904) / الترمذي (135) / ابن ماجه (639)

5 المسند (23270)

«**لم تقبل له صلاة أربعين ليلة**» اختلف العلماء هنا هل عدم القبول يعني الإجزاء ولكنه لا يثاب؟ أم أنها لا تقبل بمعنى أنها لا تُجْزئُ لو صَلَّى ولكن يجب عليه أن يفعلها -يعني أن يقيمها-، وأنه لا يثاب عليها لأنها لم تُقبَلْ منه؟

وهذا في نظائره في تفسيره (عدم القبول) هل عدم القبول يعني عدم الإجزاء أو عدم الثواب؟  
والظاهر هنا أن عدم القبول بمعنى عدم الثواب؛ لكنه إذا آدَاهَا سقط عنه الفرض، لإجماع الأمة أنه لا يجب عليه أن يعيدها بعد اقتضاء الأربعين ليلة.

وأما تصديق الكاهن أو العراف -يعني إذا سأل كاهناً قَصَدَقَهُ- فما في الحديث ظاهر وهو أنه قال «**فقد كفر بما أنزل على محمد**» هذا في حال السائل المُصَدِّق فكيف بحال الكاهن نفسه؟  
يعني تُوعِدُ السائل الذي يسأل وَيُصَدِّقُ أَنَّهُ قد كفر فكيف بالكاهن أو بالعراف؟

### لهذا هنا مسألتان:

□ المسألة الأولى: في حكم الكاهن أو العراف؟

والصحيح أنهم إذا استعانوا بالشياطين في ذلك، يعني لم يكونوا دجالين وإنما فعلاً يُخَيَّرُونَ عن إِسْتِعَانَةِ الشياطين فَإِنَّ هذا كفر، ويجب استتابتهم إِنْ تابوا وإلا قُتِلُوا عند كثير من أهل العلم، على تفصيل مَرَّ معنا في حكم الزنديق وأمثاله.

□ المسألة الثانية: في حال السائل؟

قال عليه السلام «**فقد كفر بما أنزل على محمد**» وهنا الكفر هل هو كفرٌ أكبر مخرج من الملة أم كفرٌ أصغر دون كفر؟ أم يُتَوَقَّفُ فيه فلا يُقَالُ كفرٌ أكبر ولا كفرٌ أصغر لعدم الدليل على ذلك؟  
ثلاثة أقوال لأهل العلم:

← من أهل العلم من المعاصرين وممن قبلهم من قال أنه كفرٌ أكبر لظاهر قوله «**فقد كفر**»، ويُقَيِّدُ به عدد من مشايخنا هنا.  
← ومن أهل العلم من يقول هو كفرٌ دون كفر، وهذا أظهر من حيث الدليل لأمرين:

□ **الأمر الأول:** أن النبي عليه السلام كما في رواية أحمد قال «**من أتى**

**كاهناً أو عرافاً فسأله عن شيء قَصَدَقَهُ لم تقبل له**

**صلاة أربعين ليلة**» فرتب عدم قبول الصلاة على السؤال

والتصديق معاً ولو كان السائل الذي صدَّقَ كافرًا فإنه لا تقبل

صلاة حتى يتوب دون تحديدٍ لمدة معلومة.

□ **الأمر الثاني:** أن الناس يُصَدِّقُونَ العراف والكاهن لا على

اعتبار أنهم يدَّعُونَ علم الغيب وأنهم ينفذون على علم الغيب

بأنفسهم؛ ولكن يقولون: هذا -يعني ربما قالوا- هذا ممن اختَرَقَنَّهُ

الشياطين.

فيكون لهم شبهة في ما يُصَدِّقُونَ به، وهذه الشبهة تمنع من أن

يعتقدوا فيهم أنهم يعلمون علم الغيب مطلقاً.

وهذا يكثر في حال من يُصَدِّقُ من ينتسبون إلى الصلاح أو يظهر

عليهم الْوَلَايَةُ وَالصَّلَاحُ وَيُخَيَّرُونَ بِالْمَغِيبَاتِ، وَالنَّاسُ يَصَدَّقُونَهُمْ عَلَى  
اعتبار أنهم يُحَدِّثُونَ بِذَلِكَ، ولهم في ذلك -كما ذكرنا- شبهة وهذه تمنع  
من إخراجهم من الملة والكفر الأكبر.

ولهذا صار الصحيح هو القول بأن تصديق الكاهن يعني في الخبر  
الْمُعَيَّبُ بخصوصه، يعني (من أتى فسأل فصدق) بالخبر بعينه أن هذا  
كفر دون كفر لا يُخْرِجُ من الملة؛ لكن يجب معه التعزير البليغ والردع  
حتى ينتهي عما سَمَّاهُ النبي ﷺ كُفْرًا.

← القول الثالث وهو رواية عن الإمام أحمد أنه يُتَوَقَّفُ فيه، فلا يقال  
هو كفر أكبر ولا أصغر لأنَّ الحديث أطلق ثم لبقاء الردع في الناس  
والتخويف في هذا الباب.

### المسألة الرابعة:

الشبهة التي ذكرنا من استراق السمع هي التي جاءت فيها الآيات أن  
الشهاب يُرْسَلُ عَلَى الشَّيْطَانِ أَوْ عَلَى الشَّيَاطِينِ الَّذِينَ يَسْتَرْقُونَ  
السمع.

واستراق السمع له ثلاثة أزمنة:

1. **الزمن الأول:** ما كان قبل البعثة، قبل أن يُوحَى إلى محمد ﷺ،  
يعني في حال أهل الجاهلية، وهذا كان استراق السمع كثيراً لحكمة  
لله في ذلك، ولذلك كان ما يُخَيَّرُ به الكهَّانُ ويصدقهم الناس فيه  
كثيراً.

2. **الزمن الثاني:** بعد أن أُوحِيَ إلى النبي ﷺ فَإِنَّ السَّمَاءَ مَلَأَهَا اللَّهُ  
حرساً شديداً وشُهَبًا، كما قال في سورة الجن مخبراً عن قول  
الجن في صدر السورة: **قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ  
الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا** [الجن:1] إلى أن قال: **وَأَنَّا  
لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا** [الجن:8]  
قَدْ عَلَى أَنَّهَا مُلِئَتْ، ولم يَعْهَدُوا ذلك من قبل؛ يعني أن الله جعلها  
محروسةً لأجل وقت تَنْزِيلِ وحيه على رسوله محمد ﷺ حكمةً منه، وإلا  
فاله سبحانه قادر على أن لا يأذن بشيء من استراق السمع لكن  
لله الحكمة والابتلاء لعباده.

فمُنِعُوا مِنَ الاسْتِمَاعِ، وَمُنِعُوا مِنَ اسْتِرَاقِ السَّمْعِ وَبَقِيَ مَا يَنْفَعُ الْقَلِيلَ  
جداً بالنسبة إلى ما سبق.

3. **الزمن الثالث:** هو ما بعد عهد النبي ﷺ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْأَدْلَةِ يَدُلُّ  
عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَحُلْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْبِ وَمِنْ حِرَاسَتِهَا فِي ذَلِكَ لِئَلَّا  
يَدَّعِيَ أَحَدُ النَّبِيِّينَ وَتَكْثُرَ الشَّبَهَةُ مَعَهُ فِيمَا يَخَيَّرُ بِالْمَغِيبَاتِ مِمَّنْ يَدَّعِي  
النَّبُوَّةَ.

وإذا كان الأمر كذلك في هذه الأحوال الثلاثة فَإِنَّ ادِّعَاءَ عِلْمِ  
الغيب كفر:

← إما لِتَهْجِمِهِ عَلَى مَا يَخْتَصُّ اللَّهُ بِهِ.

← أو لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي عِلْمَ الْغَيْبِ إِلَّا مَنْ يَسْتَعِينُ بِالْجِنِّ وَيَتَقَرَّبُ

إِلَيْهِمْ.

وأما الذي يُصَدِّقُ مَنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْغَيْبِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِثْلَ مَا  
ذكرنا هذه لها تفاصيل ذلك.

والواجب أن يُعَقَّدَ أَنَّ الغيب كما قَدَّمْتُ لك في أول المسائل مختصُّ بالله □ □ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَيَّ عَيْبِهِ أَحَدًا □ هذا يعمُّ لأنَّ أحدًا نكرة في سياق النفي، فتعم كل أحد، ثم استثنى الله □ فقال □ **إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْأَلُكَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا** □ [الجن: 26-28] فأستثنى الله □ الرسول الملكي والرسول البشري فيما يُطْلِعُهُم عليه من علم الغيب لدليل صدقهم أو لحكمةٍ لله □ في ذلك.

### المسألة الخامسة:

الكهانة والعرافة متنوعة الصور. ففي الزمن الأول كان لها صور متعددة مثل: الضرب بالحصى، ومثل الخط، هذه لو كانت توجد لَوْحَةً لَبَيَّنْتُ لكم كيف يضربون بالحصى وكيف يخطون وَيَصِلُونَ إلى النتيجة بزعمهم وَيَبْصِرُ لك أَنَّهُ دَجَلٌ؛ لَأَنَّهُ لا دليل منطقي ولا سبب كوني ولا شرعي يَدُلُّ على النتيجة التي يَدَّعُونَهَا. لكن يَدَّجُلُّ على الناس بأن يجعل شيئاً لا يفهمه الناس يَدَّعِي للكاهن أو العَرَّاف أو الضارب بالحصى والرمل إلى آخره يَدَّعِي أنها تدلُّ على المعلومة، وهو في الحقيقة لا يستدل عليها بالخط ولا يستدل عليها بالخشبة التي يكتب عليها، ولا يستدل عليها بالحصى وإنما هي من الشياطين. وهذه الأشياء، الصور المختلفة منها ما هو قديم ومنها ما هو حديث في أنحاء شتى لكن كَلِّهَا يُظْهِرُونَ أَنَّهَا سبب وليست بسبب. وبخصوص الخط فإنهم يَدَّعُونَ دَجَلًا وَكَذِبًا أَنَّ هذا من عِلْمِ الله لبعض أنبيائه.

وهذا قد يَدَّكُرُّ عليه بعضهم قول النبي ﷺ لما سُئِلَ عن الخط كما رواه مسلم في الصحيح قال **«كَانَ نَبِيٌّ يَخْطُ فَمِنْ وَاوَقِ خَطَهُ فَذَاكَ»** يعني أَنَّ أصل الخط آية لنبي من الأنبياء، عَلَّمَهُ اللهُ □ نبياً من الأنبياء ليكون دِلَالَةً على ما يُعَلِّمُهُ اللهُ □، وبقي في الناس لكن لا يوافقون آية النبي؛ لأنَّ آية النبي لا يستطيع أحد أن يفعلها؛ لأنها آية مُخْتَصَّةٌ به، ولو كانت آية نبي تكون لكل أحد لما حُصَّ النبي بالآية. لهذا كان قال **«كَانَ نَبِيٌّ يَخْطُ»** ثم قال **«فَمِنْ وَاوَقِ خَطَهُ فَذَاكَ»**.

قوله **«فَمِنْ وَاوَقِ خَطَهُ فَذَاكَ»** هذا من الإحالة على مستحيل؛ يعني أَنَّ أَحَدًا من هؤلاء الذين يَخْطُونَ والكهنة والعرافين ومن نجا نحوهم لا يمكن لأحد أن يقول هكذا حَطَّ ذاك النبي أو أَنَّ هذه آية من جنس آية ذلك النبي [...] الكهنة والذين يَخْطُونَ وَيَدَّعُونَ علم الغيب من أَنَّ الخط كان عند الأنبياء فَيَرِدُّ عليهم بهاتين الجهتين: □ الأول: أَنَّهُ آية وآية النبي لا يمكن لأحد أن يدركها. □ الثاني: أَنَّ النبي ﷺ أَحَالَ على مستحيل قال **«فَمِنْ وَاوَقِ خَطَهُ فَذَاكَ»**، وهذا لا يمكن لأحد أن يَدْرِكَهُ.

لهذا الخط في الرمل والضرب بالحصى والخشب وأنواع ذلك هذه من الصور القديمة وهي موجودة الآن في بعض البلاد، وهي كلها من وسائل الكُهان ومن تَحَا نحوهم. ومن الصور الحديثة التي اختلف فيها العلماء، هل تدخل من الكهانة أم لا تدخل؟، وهل هي من استخدم الجن وعلم الغيب أم لا تدخل؟ ما يُسَمَّى بالتنويم المغناطيسي. وهذا له صفته وتَمَّ كتب كثيرة مُؤَلَّفَةٌ في ذلك من مختصين في هذا في أوربا وفي مصر وفي لبنان وفيه معاهد تُعَلِّمُ هذا الذي يَدَّعُونَ أَنَّهُ قَدْ أَوْ عَلِمَ مِنَ الْعُلُومِ.

**وقد أفتت اللجنة الدائمة** عندنا في فتوى مشهورة مُطَوَّلَةٌ بأنَّ التنويم المغناطيسي صَرَبٌ من ضروب الكهانة واستخدام الجن ليتسلط -بحسب ما عَبَّرُوا- الجني على الإنسي فيَحْمِلُهُ وَيَرْتَفِعُ عن الأرض وَيُخَيِّرُ بِأَمْرِ مُعَيَّبَةٍ ويتسلط على نفسه وعلى روجه فيكون له عليها سلطان.

وتَمَّ صور كثيرة، واليوم في عدد من البلاد -والعياذ بالله- تَمَّ معاهد لتعليم عددٍ من هذه الأمور المنكرة، والواجب على المسلمين جميعاً أن يُتَكَبَّرُوا هذا أشد الإنكار، لأنه:

- أولاً: تَهَجُّمٌ على ما يختص الله به.
- ثانياً: لَأَنَّهُ لا يكون إلا بالإشراك بالله □ إذا صَدَقَ استخدامهم للجن.

□ ثالثاً: إنه فتح لباب الدَّجَلِ وباب الكذب على الناس وأخذ أموال الناس بالباطل.

وما يأخذُهُ الْمُتَكَهَّنُ من المال فهو حرامٌ عليه وخبيث كما جاء في الحديث الصحيح «**خُلُوانُ الكاهن خبيث**»<sup>7</sup> يعني أنه كَسَبُ مُحَرَّمٌ خبيث.

(وقد جاء غلام عند أبو بكر الصديق □ فأعطاه طعاماً فأكله أبو بكر □، ثم قال الغلام: أتدري من أين هذا؟ قال: لا.)

قال: كنت تَكَهَّنْتُ -يقول غلام أبي بكر لبي بكر □- يقول: كنت تَكَهَّنْتُ لرجل في الجاهلية فأعطاني هذا الحلوان، فجعل أبو بكر الصديق □ يُدْخِلُ أصبعه في فيه حتى قَاءَ كل ما في بطنه<sup>8</sup>.

فهذا من حيث الكسب حرام، ومن حيث السؤال حرام، وذلك لعظم هذا الذنب، فإنه لا يجوز إقْرَارُهُ ويجب على من يقدر على إنكاره أن يُتَكَبَّرَ، وعلى أهل الحسبة ومن يلي هذا الأمر بخصوصه أن لا يتساهلوا في ذلك، وكذلك على الدعاة إلى الله □ وأهل العلم أن يُبَيِّنُوا ذلك لأنه من مسائل التوحيد.

نكتفي بهذا القدر، وتَمَّ مسائل أخرى متعلقة بالجملة الأخرى هي قوله

7 ذكره شاح الطحاوية ولم أجده

8 البخاري (3842)



(وَلَا مَنْ يَدَّعِي شَيْئًا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَاجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ.) نرجئها إن شاء الله تعالى إلى الـدرس القادم.

الأسئلة

س1/ قال بعض أهل العلم إنه لا يُسْتَعَانُ بالجن لا مسلمهم ولا كافرهم، وذكر أَنَّ الْجَنَّ يُخَيَّرُونَ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ فهذا لا يُصَدَّقُ؛ لأنه من علم الغيب فنؤمن أنه من الجن من هو مسلم وكافر، إلى آخره؟ ج/ الاستعانة بالجن حرام سواءً كانت استعانة بالجنى الكافر الشيطان أم بالجنى المسلم، وذلك لعدة أدلة:

□ **الدليل الأول:** أَنَّ اسْتِمْتَاعَ الْجَنِيِّ بِالْإِنْسِيِّ وَالْإِنْسِيِّ بِالْجَنِيِّ مُحْرَمٌ فِي نصوص الكتاب والسنة وأنه لا يُسْتَشْتَى من ذلك، لم يرد الدليل بالاستثناء ولا بالتخصيص، فبقاء الأمر على عمومه بما يشمل الجميع هذا هو الأصل وهو المعتبر.

□ **الدليل الثاني:** أَنَّ الْجَنَّ لَهُمْ قُدْرٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنَّهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ مِنْهُمْ مُسْلِمُونَ كَثِيرٌ أَسْلَمُوا، قَالَ □ □ **قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا □ □** [الجن:1] إلى أن قالوا □ **وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ □ □** [الجن:11]، وكذلك قوله □ **وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ □ □** [الجن:14]، وكذلك في آخر سورة الأحقاف □ **إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ □ □** [الأحقاف:30].

فالجن في زمن النبوة كان منهم من صحب النبي ﷺ وأسلم على يديه، وعندهم من القُدْر ما ليس عند غيرهم، وقد مضى زمن النبوة بآزمان ولم يستعين النبي ﷺ بالجن، ولم يستعين الصحابة بهم وقد واجهتهم أشياء.

فهذا الدليل وهذا الإجماع أعظم وأبلغ مما يُسْتَدَلُّ به على أَنَّ هذا الأمر من البدع لآئه لم يكن في زمن السلف. هذه المسألة أظهر وأبلغ لأنهم لم يستخدموا ذلك ولم يستعينوا بهم لا بمسلمهم ولا بكافرهم.

وهذا له سبب، وهو أَنَّ الْجَنِّيَّ إِذَا رَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَإِنَّ إثبات إسلامه وإثبات صلاحه متوقف على أمر باطن لا يَطَّلَعُ عليه الإنسان، فأنت بالظاهر تحكم على الرجل إذا قابلك والجن منهم رجال ومنهم نساء □ **وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ □ □** [الجن:6]، تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالظَّاهِرِ مِنْ هَيْئَتِهِ وَشَكْلِهِ عَلَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالْجَنُّ لَا تَعْلَمُ صَدَقَهُمْ وَلَا تَعْلَمُ حَقِيقَةَ مَا ادَّعَوْا فَبَقِيَ الْأَمْرُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُعَيَّبِ.

ولهذا قال أهل العلم إِنَّ رِوَايَةَ الْجَنِّ لِلْأَحَادِيثِ ضَعِيفَةٌ، فَلَوْ أَتَى جَنِيٌّ وَرَوَى بِالْإِسْنَادِ وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَهَذَا يَقُولُ أَنَا مُسْلِمٌ وَالثَّانِي يَقُولُ أَنَا مُسْلِمٌ فِي الْإِسْنَادِ فَعِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بَحْثُ رِوَايَةِ الْجَنِّ وَقَالُوا: إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ لِأَنَّ الْجَنَّ مَجَاهِيلٌ، حَتَّى وَلَوْ قَالَ أَنَا مُسْلِمٌ فَلَا يُصَدَّقُ فِي حَبْرِهِ.

□ **الدليل الثالث:** أَنَّ فَتْحَ بَابِ الاستعانة هذا هو فَتْحُ لِبَابِ الشَّرْكِ

بالله ، فيجب سَدُّهُ، وهو أولى من سَدِّ بعض أنواع ذرائع الشرك. فالشريعة حَرَمَتْ البناء على القبور لئلا يكون وسيلة لتعظيم أصحابها، وجاء تحريم بعض وسائل الشرك لئلا يكون وسيلة، بعض وسائل البيوع المحرمة لئلا يكون وسيلة إلى الربا وهكذا، والاستعانة بالجن الذين يُجْهَلُونَ ولا يُعْلَمُ حقيقة الحال، الاستعانة بهم لاشك أنه ذريعة لأن يأمر الجني الإنسي إذا فُتِحَ الباب أن يأمره بالتَّقَرُّبِ أو ببعض الأشياء.

وقد بَلَّغَنِي بيقين عن بعض من يتعاطى القراءة وهو من الجَهْلَةِ، ليس من أهل العلم ولا من طلبة العلم ممن فَتَحَ هذا الباب فسَيَطَّرَ عليه الجن وهو لا يعلم في هذا، وأصبح يأمرونه بأشياء وينهونه عن أشياء، وربما أدلوه في بعض الأمور، فَسَدُّ الذريعة في هذا واجبٌ ولا يجوز التساهل به.

وق استدل بعض من قال بجوازه ببعض التعبير، بعض العبارات عن شيخ الإسلام ابن تيمية في آخر كتاب النبوات وفي الفتاوى معلومة كلام ابن تيمية في الموضوع؛ لكن شيخ الإسلام لا يريد بما قال إباحة الاستعانة، وإنما بَحَثَ في حال المسلم مع الجني، فقال في أوله **(وأولياء الله لا يُعَامِلُونَ الجن إلا بأمرهم الشرع ونهيهم عن ضده، كما كانت حال النبي ﷺ وأصحابه).**

ثم ذكر الحال الثالثة: أنه قد يعرض الجني للإنسي في أمرٍ يُعِينُهُ فيه هذا لا بأس به.

فِيُحْمَلُ كلامه على أنه في حالة -لأن بعض السلف فعلها- في حالة أنه يَعْرضُ له.

مثلاً يأتيه ويقول أنا أيقظك لصلاة الفجر، أو يضيع من الطريق مثل ما حصل للإمام أحمد، قد يكون من الملائكة وقد يكون من الجن الله أعلم؛ لكن يقول الطريق من هاهنا فيتبعه.

هذا ليس استعانة ليس طلباً للعون، وإنما هو إرشاد، وهذا الإرشاد مُتَوَقَّفٌ على صدق المُرْشِدِ وعلى كذبه.

يعني ليس هو استعانة طلب للعون.

هو يقول له مثلاً: هو كذا أو الطريق من هنا أو هذا الشيء في الفلاني من دون أن يطلب.

وهذا خبر قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً.

واختبار الخبر لا ما نع منه، يختبر هل هو صادقٌ في ذلك أم لا.

المقصود هذه المسألة لا تتساهلوا فيها، لا في هذا الوقت ولا فيما

بعده؛ لأنني أخشى أن ينفث علينا ذرائع الشرك ووسائل البدع من

جَرَّاءِ القراء الجهلة الذين فتحوا باب الاستعانة بالجن في هذا الباب.

ولأجل طول الجواب نكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم وبارك على

نبينا محمد.

س/2 ما ذكره عن عمر ؓ أنه كان يَسِمُ إبل الصدقة، ثم الصحابة

سألوا عنه فقالوا إن امرأة معها قرين، فأخبرته، فأخبرهم الجني أن

عمر كان يسم إبل الصدقة، ذكره بعض العلماء الأثر؟

[الشيخ]: لا أدري ما المقصود.

[السائل]: يعني هنا الصحابة استعانوا بهذا القرين في البحث عن عمر  
فأخبرهم أنه كان يسم إبل الصدقة، وهذا ذكره الشيخ ابن عثيمين  
في القول المفيد، فما رأيك هل هو طلب أو خبر؟  
الشيخ: لا أعرف، هذا يحتاج إلى إثبات أولاً ثم هذا قد يُحْمَلُ على أنه  
خبر لكن ما نُعَارِضُ.  
فيه شُبُهَةٌ أكثر من هذا من الأفعال، لكن ما نعارض الأصول الشرعية.  
لماذا لم يُسْتَحْدَمَ في عهد النبوة؟  
فيه مسائل في التوحيد لو نأخذ بعض المسائل هي أيضاً تؤثر على  
كثير.

لا نأخذ شيئاً لا يُعْرَفُ، يجب في المشتبهات هذه أن تُحْمَلُ على  
المُحْكَمِ، المُحْكَمِ هو الأصل ونرد له المشتبهات.  
كون حادثة حدثت لا تدري عن تأويلها لأنَّ حكايات الأفعال لها عدة  
توجيهات وعدة أحوال، ما تدري هذه تُوجَّهُ بكذا ولا تُوجَّهُ كذا.  
ومن قال أنها تُوجَّهُ إلي الإستعانة فقط هذا يحتاج إلى استدلال.  
هل هم طلبوا العون؟ أو أُخِيرُوا؟ وش الحال في الحقيقة؟  
فما نحكم على فعل الصحابة بمناقضة حال النبي ﷺ.  
هذا في ما لو كان يعني فعلهم حجة في هذا، ومعلوم أنَّ أقوال  
الصحابة فيها نظر في الاحتجاج، فكيف بأفعالهم إذا خالفهم...

□□•□□